موقف الإمام البيضاوي (685هـ) في تفسيره من النَّحْويَن البصريّ والكوفيّ ومصطلحاتِهما

İmam Beydâvî'nin Tefsirinde Basra ve Kûfe Nahiv Ekollerine ve Terimlerine Bakışı

Yrd. Doç. Dr. İhab Said İbrahim*

***Atıf* / ©-** İbrahim, İ.S. (2016). موقف الإمام البيضاوي (685هـ) في تفسيره من النَّحْويَن البصريّ والكوفيّ ومصطلحاتِهما İmam Beydâvî'nin Tefsirinde Basra ve Kûfe Nahiv Ekollerine ve Terimlerine Bakışı, *Çukurova Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi,* 16 (2), 339-350.

Öz- *Beydâvî (ö. 685 h.), İslam ve Arap mirasının en parlak tefsircilerinden biri kabul edilmektedir. Tefsiri olan Envâru't-tenzil ve esrâru't-te'vîl yaygın ve bilinen tefsirlerden birisidir. Bu eser, talebe ve hocalar nezdinde büyük bir kabul görmüştür. Beydâvî tefsirinde, Kur'an-ı Kerim'in ayetlerini tefsir ederken Arap dili ve belağatı ile ilgili ilimlerden sarf, iştikak, bedii, beyan gibi birçok konuya değinmiştir. Önemli âlimlerin bu eser hakkında ilmi çalışma yapmış olmaları bu eserden müstağni olunamayacağının en önemli delili olarak önümüzde durmaktadır. Şihab Hafacî, Konevî, Kadızâde başta olmak üzere sayıları yüzü geçen âlimlerin hâşiyeleri bunu desteklemektedir. Tefsirdeki rolüne ilave olarak, Beydâvî'nin iki meşhur nahiv ekolü ile alakalı konumunu da ortaya koymak gerekmektedir. Bunlar Basra ve Kûfe ekolüdür. Çalışmamızda, Beydâvî'nin bu ekollerden hangisine yakın olduğu ve bu ekollerin kullandığı edebi terimlerden hangilerine eserinde yer verdiği üzerinde durulmuştur. Çalışmamızda öncelikli olarak Basralı ve Kufeli nahivcilerin ayrılığa düştüğü konularda Beydâvî'nin konumu ele alınmıştır. Basralı ve Kufeli nahivcilerin ihtilafa düştükleri konulara bakıldığında Beydâvî'nin, Basralı nahivcilere meylettiği görülür. Bu araştırmada ayrıca, Beydâvî'nin bu iki nahiv ekolünün ihtilaflarını ele alış biçimleri ortaya konulmuştur. Çalışmamızda ayrıca Kufeli ve Basralı nahivcilerin kullandığı edebi ıstılahların Beydâvî'nin tefsirinde kullanımına da yer verilmiştir. Beydâvî'nin edebi üslup ve tarzlardan hangisini seçtiği, Beydâvî'nin kullandığı tarzların Basra ve Kufe ekollerinden hangisine yakın olduğu gibi hususlar da değerlendirilmiştir.*

Anahtar sözcükler*- Beydavi, Basra, Kufe, nahiv ekolleri, belagat*

§§§

Makalenin gelişi: 08.03.2016; Yayına kabul tarihi: 13.12.2016

* Kastamonu Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Arap Dili ve Belağatı Anabilim Dalı, e-posta: dr_alnagmy@yahoo.com

المبحث الأول

موقف البيضاوي من الآراء المختلف فيها بين النحوين البصري والكوفي

تناول الإمام البيضاوي في تفسيره عددا من المسائل النحوية التي كانت محل خلاف بين البصريين والكوفيين، واتسم تناوله ذلك ببعض السمات التي تَرَجَّح معها –في إجمالها– ميلُه تجاه النحو البصري، وأخذه به – في الغالب–، وفيما يلي نعرض أنماط تناول البيضاوي لذلك الخلاف بين النحوين، مع ذكر الأمثلة المؤيدة لذلك من تفسيره.

أولا: تصريحه بانتمائه البصري في الآراء النحوية:

ذكر الإمام البيضاوي انتماءه إلى النحو البصري صراحة في تفسيره، وهو ما جاء في سياق تفسيره لقوله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) في عرضه مسألة أصل كلمة: (اسم)، وأي حرف محذوف منها، فيقول في ذلك:

"(الاسم) عند **أصحابنا البصريين** من الأسماء التي حذفت أعجازها لكثرة الاستعمال، وبنيت أوائلها على السكون، وأدخل عليها مبتدأ بها همزة الوصل؛ لأن من دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرك، ويقفوا على الساكن، ويشهد له تصريفه على: أسماء، وأسامي، وسمى، وسميت، ومجيء: سُمى ؛كهُدى لغة فيه قال:

والله أسماك سُمىً مُباركاً ... آثرك الله بهِ إيثَاركا[1]

والقلب بعيد غير مطرد، واشتقاقه من السمو لأنه رفعة للمسمى وشعار له، ومن السمة عند الكوفيين، وأصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ليقل إعلاله، **ورد بأن الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم**".[2]

فقدم رأيَ البصريين واختاره في بيان أصل كلمة (اسم)؛ حيث جاء تعبيره عن
البصريين –كما نص في كلامه– بـ (أصحابنا) وهو إعلان صريح منه بموقفه منهم ومن آرائهم النحوية.

كذلك نلحظ انتصاره للرأي البصري بتفنيده رأي الكوفيين في المسألة، ذلك التفنيد المتمثل في قوله: "**رُدَّ بأن الهمزة لم تُعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم**".

ومسألة اشتقاق الاسم هي المسألة الأولى والأشهر[3] في أدبيات الخلاف بين البصريين والكوفيين، فهي أولى مسائل الإنصاف لأبي البركات الأنباري (577هـ)؛ حيث يقول: "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسْم وهو العلامة، وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُوّ وهو العُلُوّ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْم لأن الوَسْم في اللغة هو العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمى، فصار كالوسم عليه، فلهذا قلنا: إنه مشتق من الوَسْمِ....أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُوّ لأن السُّمُوَّ في اللغة هو العلو، يقال: سما يَسْمُو سُمُوًّا، إذا علا، ومنه سمّيت السماء سماء لعلوّها، والاسم يَعْلُو على المسمّى، ويدل على ما تحته من المعنى... "[4].

ومجمل القول هنا هو أن البيضاوي اختار رأي البصريين بعدما نسب نفسه إليهم بقوله: "أصحابنا البصريين".

ثانيا: ذكرُه رأيَ كل من الفريقين في المسألة مع ترجيحه رأي البصريين بتفنيد رأي الكوفيين:

1) انظر البيت منسوبا لأبي خالد القناني في: ابن السكيت: إصلاح المنطق 134؛ وبلا نسبة في: ابن منظور: لسان العرب (سمو) 401/14.
2) البيضاوي: أنوار التنزيل: 26/1.
3) قال الأشموني: "والخلاف في هذه المسألة شهير"، انظر: الأشموني؛ أبا الحسن علي بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 75/4.
4) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 45.

يكثر ذلك النمط في ذكر الآراء الخلافية بين المذهبين البصري والكوفي في (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)؛ حيث يورد البيضاوي رأي كل من الفريقين في المسألة، مرجحا رأي البصريين على الكوفيين من خلال ذكر ذلك صراحة أو من خلال تفنيد رأي الكوفيين والانتصار منه لرأي البصريين، ومما أورد البيضاوي من ذلك ما يلي:

1- مسألة أصل (هَلُمَّ):

يقول في سياق تفسيره قوله تعالى ژ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا ژ[5]:

"...أصله عند البصريين: ها لُمَّ من (لَمَّ) إذا قصد؛ حذفت الألف لتقدير السكون في اللام فإنه الأصل، وعند الكوفيين هل أم فحذفت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام، وهو بعيد لأن هل لا تدخل الأمر"[6].

وقد ذكر أبو البركات الأنباري (577هـ) الاختلاف في أصل اللفظة بين البصريين والكوفيين في الإنصاف؛ حيث جاء فيه: " ...أما قولهم: إن (هلم) أصلها (هل أم) قلنا: لا نسلم، وإنما أصلها (ها المم) فاجتمع ساكنان: الألف من (ها) واللام من (المم) فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ونقلت ضمة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت إحدى الميمين في الأخرى، فصار هَلُمَّ"[7].

أما ما قال به البصريون في أصل الكلمة فمنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ)؛ حيث نقل سيبويه (180هـ) في الكتاب عنه أن (هَلُمَّ) "كأنَّها لمَّ أدخلت عليها الهاء، كما أدخلت (ها) على (ذا) ... كأنك قلت: المم فأذهبت ألف الوصل"[8]

وكذا نسبه الزجاجي (337هـ)، للخليل فقال: "قال الخليل أصلها (لُمَّ) ثم زيدت الهاء في أولها"[9].

وإليه نسبه أيضا ابن جني (392هـ) في خصائصه، فقال: "قال الخليل: هي مركبة؛ وأصلها عنده (ها) للتنبيه، ثم قال: (لمَّ) أي لُمَّ بنا، ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفًا، ولأن اللام بعدها وإن كانت متحركة فإنها في حكم السكون؛ ألا ترى أن الأصل وأقوى اللغتين -وهي الحجازية- أن تقول فيها: المم بنا، فلما كانت لام (هلم) في تقدير السكون حذف لها ألف (ها)، كما تحذف لالتقاء الساكنين، فصارت هلم"[10].

وأما رأي الكوفيين فقال به الفراء (207هـ) في معانيه، حيث جاء فيه: "ونرى أن قول العرب: (هلم إلينا) مثلها إنما كانت (هَلْ) فضم إليها أم فتركت على نصبها."[11].

والذي فعله البيضاوي هو ترجيحه لرأي البصريين على رأي الكوفيين في أصل الكلمة من خلال تفنيده لرأي الكوفيين، ذلك التفنيد المتمثل في وصفه لرأيهم بأنه **"بعيد؛ لأن هل لا تدخل الأمر"**، وهو تفنيد قديم سابق على البيضاوي، وليس له فيه إلا إعادة طرحه، فهو جزء من رد أبي علي الفارسي (377هـ) المستفيض على رأي الفراء من حيث إنها مركبة من (هل) و(أم)، فجاء في كتاب الشعر له: "ليس يخلو ذلك من أن تكون ها التي للتنبيه، كما قلنا، أو تكون هلْ، فإن كانت هلْ؛ لم تخلُ من أن تكون التي للاستفهام، أو التي بمعنى (قد)، أو تكون (هلْ) الذي هو الصوتُ المستعملُ للحضّ والحثّ.

5) سورة الأنعام 150/6.
6) البيضاوي، أنوار التنزيل188/2.
7) أبو البركات الأنباري 282/1.
8) سيبويه: الكتاب 332/3.
9) أبو القاسم الزجاجي، حروف المعاني والصفات74.
10) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص 37/3
11) أبو زكريا الفراء: معاني القرآن203/1.

فلا يجوز أن تكون التي للاستفهام، لأن الاستفهام إنّما يدخلُ على ما كان خبرًا.

ولا يجوز أن تكون بمعنى قد، لأنها تدخلُ على الخبر.

ولا تكون التي للحضّ، لأن تلك متحرّكةُ الآخر بالفتح، فإذا وقف عليها، وقف بالألف، كما يوقف على (أنا) بها.

فإن قال: أسكنت في هذا الموضع، كما أسكنها لبيدُ، في قوله:

ولقد يسمعُ قولى حيّهلْ[12]

قيل: هذا الإسكان ليس بالأكثرِ الأعرفِ في كلامهم، ومع ذلك فلا يجوز أن تسكنها في هذا الموضع؛ لأنّه قد ضمّت إلى غيرها، فجعل معها كالشيء الواحد، يدّل على ذلك اتّفاق الجميع، على تحريك الآخر منها بالفتح، فإذا كان كذلك لزم أن يحرّك الصّدر منهما بالفتح، ولا يسكّن، ألا تراهم لما جعلوا الكلمتين في حيّ هل، شيئاً واحداً، حرّكوا منهما بالفتح فكذلك حرّكوا هلْ بالفتح صدراً، كما حركوها آخراً، بالفتح."[13]

غير أن ابن جني يرى أن ما أورده الفارسي من انتقاد لرأي الفراء لا يلزم الفراء؛ لأنه لم يدع أن "هل" هنا حرف استفهام؛ وإنما هي عنده زجر وحث"[14]، وجعل من بيت لبيد شاهدا له لا عليه.

والذي نريد أن نركز عليه هنا هو تعاطي البيضاوي مع ذلك الخلاف في أصل الكلمة، فهو –كما رأينا– ذكر الرأيين في المسألة، وأوضح اختياره للرأي البصري فيها من خلال ذكره تفنيد الرأي الكوفي، بغض النظر عن كون ذلك التفنيد من بنات أفكاره هو أو نقلا عن غيره.

2– عامل الرفع في خبر(إن) المؤكدة:

من مواضع انتقاده وتفنيده لآراء الكوفيين أيضا ما جاء في سياق حديثه عن عمل (إنّ) في الجملة الاسمية عامة ورفعها الخبر خاصة، فيقول في ذلك:

"و(إن) من الحروف التي تشابه الفعل في عدد الحروف والبناء على الفتح ولزوم الأسماء وإعطاء معانيه، والمتعدي خاصة في دخولها على اسمين، ولذلك أعملت عمله الفرعي وهو نصب الجزء الأول ورفع الثاني إيذاناً بأنه فرع في العمل دخيل فيه.

وقال الكوفيون: الخبر قبل دخولها كان مرفوعاً بالخبرية، وهي بعد باقية مقتضية للرفع قضية للاستصحاب فلا يرفعه الحرف، **وأجيب بأن اقتضاء الخبرية الرفع مشروط بالتجرد لتخلفه عنها في خبر كان، وقد زال بدخولها فتعين إعمال الحرف**"[15]

فعبارته "...وأجيب بأن اقتضاء الخبرية الرفع مشروط بالتجرد لتخلفه عنها في خبر كان، وقد زال بدخولها فتعين إعمال الحرف" يوضح تفنيده لرأي الكوفيين في مسألة عمل إن، وأي شيء يرفع الخبر.

وقد أورد تلك المسألة الخلافية أبو البركات الأنباري في الإنصاف تحت عنوان: "مسألة: القول في رافع الخبر بعد (إنَّ) المؤكدة"، حيث ذكر حجة الكوفيين فيما ذهبوا إليه فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن (إنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو (إنَّ زيدًا قائم) وما أشبه ذلك، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر."[16]

12) هو عجز بيت للبيد بن ربيعة في ديوانه 183، وصدره : (يتمارى في الذي قلت له)

13) أبو علي الفارسي، كتاب الشعر 75-76.

14) ابن جني، الخصائص38/3.

15) البيضاوي أنوار التنزيل41/1.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل؛ فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فَرْعٌ عليه، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل؛ فينبغي ألا يعمل في الخبر، جريًا على القياس في حَطّ الفروع عن الأصول؛ لأنا لو أعملناه عَمَلَه لأدَّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز؛ فوجب أن يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها، والذي يدلُّ على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به."[17]

ثم بعد ذلك أورد الأنباري عدد من التفنيدات لحجج الكوفيين في تلك المسألة ليستقر رأيه في النهاية على ما قال به البصريون في عامل الرفع في خبر (إن)[18].

وفي هذا المثال أيضا من تعاطي البيضاوي – كالمثال السابق- نجده ذكر الرأيين في المسألة وبين ترجيحه للرأي البصري من خلال ذكره الرد على رأي الكوفيين في المسألة بما يعني رده لرأيهم واعتماده رأي البصريين دونه.

ثالثا: ذكرُه رأيَ البصريين في المسألة مع تجهيل الرأي الآخر:

ونعني بذلك أن يذكر البيضاوي في تفسيره الرأي النحوي منسوبا إلى البصريين، ثم يعقبه بصيغة التجهيل (وقيل) في إشارة إلى الرأي الكوفي، بما يعني أنه يوافق الرأي الذي ذكره صراحة دون الرأي الذي ذكره مجهلا، ومن نماذج ذلك عنده ما يلي:

1- أصل كلمة (ويكأن):

يقول البيضاوي في سياق تفسيره لقوله تعالى: ژ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشاءُ مِنْ عِبادِهِ وَيَقْدِرُ ژ[19]، :"و(وَيْكَأَنَّ) عند البصريين مركب من (وي) للتعجب (وكأن) للتشبيه والمعنى: ما أشبه الأمر أَنَّ الله يَبْسُطُ الرزق، وقيل من (ويك) بمعنى ويلك و (أنّ) ..."[20]

أما رأي البصريين في أصل الكلمة فقال سيبويه في كتابه : "وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله: (ويْكأنّه لا يُفلح) وعن قوله تعالى جدّه: (ويْكأن الله) فزعم أنه (ويْ) مفصولةٌ من (كأن)"[21].

وأما عن نسبة القول الثاني (المجَهَّل) في كلام البيضاوي إلى الكوفيين فجاء في الخصائص: "ذهب الكسائي (189هـ) إلى أن (ويك) محذوفة من (ويلك)"[22]، وفي موضع آخر منه : "وقال الكسائي: أراد: ويلك ثم حذف اللام"[23]، ونسبه أيضا إلى الكسائي ابن يعيش(643هـ) في شرح المفصل فقال: "وذهب الكسائي إلى أن الأصل: (وَيْلَكَ)، فحُذفت اللام تخفيفا."[24]، ثم عقب عليه بقوله: "وهو بعيد، وليس عليه دليل"[25].

16) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف144/1، وفي أسرار العربية 132، وذكرها أيضا العكبري في: التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين: 333، وابن السراج في الأصول: 230/1، وابن يعيش في شرح المفصل254/1، والمرادي في الجنى الداني 393.

17) أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف 145/1.

18) انظر أبا البركات الأنباري: الإنصاف 146/1.

19) سورة القصص 82/28.

20) البيضاوي أنوار التنزيل 186/4.

21) سيبويه : الكتاب 154/2.، وانظر ابن السراج الأصول في النحو 251/1.

22) ابن جني الخصائص 43/3.

23) ابن جني الخصائص 172/3.

24) ابن يعيش ، شرح المفصل92/3، وانظر أيضا المرادي: الجنى الداني:353.

25) ابن يعيش ، شرح المفصل92/3.

غير أن الفراء –الكوفي– لا يرى رأي شيخه الكسائي في أصل الكلمة فيقول دون أن ينسب الرأي المذكور إلى الكسائي: "...أخبرني شيخ من أهل البصرة قَالَ: سمعت أعرابية تَقُولُ لزوجها: أين ابنك ويلك؟ فقال: ويكأنه وراء البيت، معناهُ: أما ترينه وراء البيت.

وقد يذهب بعض النحويين إلى أنهما كلمتان يريد (وَيْكَ أَنَّهُ)، أراد (ويلك)، فحذف اللام وجعل (أنّ) مفتوحة بفعل مضمر، كأنه قَالَ: ويلك أعلم أَنَّهُ وراء البيت، فأضمر (أعلم)، ولم نَجد العرب تُعمل الظن والعلم بإضمار مضمر فِي أنّ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يبطل إِذَا كَانَ بين الكلمتين أو فِي آخر الكلمة، فلمّا أضمره جرى مجْرَى الترك، ألا ترى أَنَّهُ لا يَجوز فِي الابتداء أن تَقُولَ: يا هَذَا أنك قائم، ولا يا هَذَا أن قمت تريد: علمت أو أعلم أو ظننت أو أظن، وأمّا حذف اللام من (ويلك) حَتَّى تصير (ويك) فقد تقوله العرب لكثرتها "[26].

والذي نراه في ذلك النموذج أن البيضاوي ذكر رأي البصريين في المسالة ثم ذكر الرأي الآخر –وهو رأي منسوب للكسائي وهو من أئمة الكوفيين– مجهلا دونما نسبة لأحد، ومن ثم يكون بذبك معلنا عن اختياره لرأي البصريين دون الرأي الآخر.

2– أصل الضمير في (إياك):

قال البيضاوي في سياق تفسيره لقوله تعالى ژ إياك نعبد ژ:

"وإيّا ضمير منصوب منفصل، وما يلحقه من الياء والكاف والهاء حروف زيدت لبيان التكلم والخطاب والغيبة لا محل لها من الإعراب، كالتاء في أنتَ والكاف في أرأيتك، وقال الخليل: إيا مضاف إليها، واحتج بما حكاه عن بعض العرب إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، وهو شاذ لا يعتمد عليه، **وقيل: هي الضمائر، وإيا عمدة فإنها لما فصلت عن العوامل تعذر النطق بها مفردة فضم إليها إيا لتستقل به**، وقيل: الضمير هو المجموع"[27].

فالذي ذكره البيضاوي في أول كلامه هو رأي البصريين، وقوله : "وقيل: هي الضمائر" إشارة إلى أحد رأيي الكوفيين، والضمير (هي) في عبارته عائد إلى (الكاف والهاء والياء الملحقات ب (إيا)، وأما الرأي الآخر للكوفيين فيها فهو ما أورده مُجهَّلا أيضا بقوله: " وقيل: الضمير هو المجموع".

وذكر أبو البركات الأنباري هذه المسألة في إنصافه تحت عنوان : "مسألة: الضمير في (إياك) وأخواتها"، وقال في ذلك:

"ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من(إيَّاك، وإيَّاه، وإياي) هي الضمائر المنصوبة، وأن (إيا) عماد، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسَانَ، وذهب بعضهم إلى أن (إياك) بكماله هو الضمير، وذهب البصريون إلى أن (إيا) هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب، وذهب الخليل بن أحمد إلى أن (إيا) اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء..."[28]

والذي نراه هنا أن البيضاوي وإن لم يصرح بنسبة الرأي الأول إلى البصريين، فإن صياغته له تنم عن اختياره له، فهو لم يسقه في سياق الرأي المحتمل، وإنما ساقه بصورة قاطعة على أنه هو الصواب لديه، وأن ما عداه غير مقبول عنده.

كما نلحظ أنه وإن كان لا يقبل برأي الخليل المختلف عن رأي غيره من البصريين؛ فإنه لم يُجَهِّل رأيه كما فعل مع رأي الكوفيين، فنراه يقول عن الخليل: "وقال الخليل..."، بينما في حق رأيي الكوفيين يقول : "وقيل: هي الضمائر"، و" وقيل: الضمير هو المجموع".

---

[26]) الفراء معاني القرآن 312/2.

[27]) البيضاوي ، أنوار التنزيل27/1.

[28]) أبو البركات الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف 570/2، وانظر أيضا: المرادي، الجنى الداني537، حيث فصل الأقوال في المسألة منسوبة إلى أصحابها.

رابعا: ذكرُه الرأيَين جميعا دونما رد لأحدهما، مكتفيا بتقديم رأي البصريين في الذكر:

وهو نمط آخر من أنماط ذكر البيضاوي لآراء كل من البصريين والكوفيين في المسائل النحوية، ومن أمثلة ذلك في تفسيره:

1– حديثه عن خبر الاسم الواقع بعد (لولا):

يقول: "ولو في الأصل لامتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا دخل على (لا) أفاد إثباتاً، وهو امتناع الشيء لثبوت غيره، والاسم الواقع بعده عند سيبويه مبتدأ خبره واجب الحذف لدلالة الكلام عليه وسد الجواب مسده، **وعند الكوفيين** فاعل فعل محذوف"[29].

وذكر الخلاف في المسألة بين البصريين والكوفيين أبو البركات الأنباري في إنصافه تحت عنوان : "مسألة: القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لَوْلَا"، فقال:

"ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها، نحو (لولا زيدٌ لأكرمْتُكَ)، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائب عن الفعل الذي لو ظَهَرَ لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك (لولا زيد لأكرمتك) لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفًا، وزادوا (لا) على(لو) فصار بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وصار هذا بمنزلة قولهم (أما أنت منطلقا انطلقتُ معك) والتقدير فيه: إن كنت منطلقا انطلقت معك.... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون "لولا" وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًّا، ولولا لا تختصُّ بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم..."[30] .

وأما عن نسبة البيضاوي الرأي لسيبويه فهو ما جاء في الكتاب من قول سيبويه : "باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء، وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا... وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيدٌ أخوك، إنما رفعتَه على ما رفعتَ عليه زيدٌ أخوك"[31] .

ونرى أن البيضاوي حينما عبر عن رأي البصريين بنسبته القول إلى سيبويه، ذكر في المقابل رأي الكوفيين، دونما يذكر ترجيحا لأحدهما على الآخر، وليس في صياغته من يدل على ذلك، اللهم إلا تقديمه رأي سيبويه على رأي الكوفيين.

2– التوجيه الإعرابي للاسم الموصول (مَن) في قوله تعالى ﴿يا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[32]

فيقول البيضاوي في ذلك: " و**(من اتبعك من المؤمنين)** إما في محل النصب على المفعول معه ... **أو الجر عطفا على المكني عند الكوفيين**، أو الرفع عطفا على اسم الله تعالى أي كفاك الله والمؤمنون."[33]

فالملاحظ من هذا الاقتباس أيضا أنه ذكر رأي الكوفيين دونما تعليق عليه سلبا أو إيجابا، ودونما ذكر لقبوله أو رفضه له، وإنما اكتفى بتقديم ذكر رأيي البصريين عليه فقط في الذكر.

خامسا: ذكر رأي البصريين في المسالة منسوبا إليهم دون ذكر رأي غيرهم:

ومن ذلك ما ذكره البيضاوي في أصل الفعل (اتخذ)، وأنه من (تخذ) وليس من (أخذ)، فقال في ذلك : "(واتخذ) افتعل من (تخذ)؛ ك (اتبع) من (تبع) وليس من (الأخذ) عند البصريين"[34].

---

29) البيضاوي أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 85/1.
30) أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف60/1-63.
31) سيبويه، الكتاب 129/2.
32) سورة الأنفال:8/ 64.
33) البيضاوي، أنوار التنزيل: 66/3.

فنرى البيضاوي هنا يذكر رأي البصريين دون غيره في المسألة.

ومما سبق نرى أن البيضاوي كانت نزعته بصرية في اختياراته النحوية، وهو ما كشفت عنه بجلاء تلك الأنماط الخمسة التي عرضناها بأمثلتها –فيما سبق– لتناوله الآراء النحوية المختلف فيها بين البصريين والكوفيين.

المبحث الثاني

مصطلحات النّحويّن البصري والكوفي في تفسير البيضاوي

قصدنا من هذا المبحث الكشف عن مدى التزام البيضاوي بأدبيات الاختيارات التي اختارها، وذلك من خلال تتبع المصطلحات النحوية التي أوردها في تفسيرها مع بيان جنسية تلك المصطلحات من حيث بصريتها أو كوفيتها.

ومما لا شك فيه أنه للنحوين البصري والكوفي جهازهما المصطلحي الخاص بكل واحد منهما على حدة[35]، بغض النظر عن شيوع مصطلحات أحدهما واستقرارها –المصطلحات البصرية– في الدرس النحوي على تعاقب العصور، وعدم شيوع الآخر.

والذي نراه في ذلك بعد استقراء تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل أن البيضاوي كان في غالب استخدامه للمصطلحات النحوية على رأي البصريين واستخدامهم، فنراه يستخدم (**الظرف**) و(**الحال**)، وهما مصطلحا بصريان في مقابل (المحل) للأول[36]، و(القطع) للثاني[37] ، فيقول مثلا : "... وعلى هذا جاز أن ينتصب صلحا على المفعول به، وبينهما ظرف أو حال منه أو على المصدر كما في القراءة الأولى والمفعول بينهما أو هو محذوف."[38]

ويستخدم ضمير الفصل في مقابل استخدام الكوفيين لضمير العماد[39]، فيقول: "و(هم) فصل يفصل الخبر عن الصفة ويؤكد النسبة"[40].

وكذلك يستخدم (اسم الفاعل) وهو مصطلح بصري في مقابل (الفعل الدائم) عند الكوفيين[41]، فيقول مثلا: "أضاف **اسم الفاعل** إلى الظرف إجراء له مجرى المفعول به على الاتساع"[42]

ويستخدم (الضمير) وهو مصطلح بصري في مقابل (المكنى) المصطلح الكوفي، فيقول مثلا : "وإيا ضمير منصوب منفصل"[43]

وقال : "لعلكم تتقون حال من الضمير في اعبدوا"[44].

---

34) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل 289/3.

35) انظر : شوقي ضيف ، المدارس النحوية 165، وما بعدها، ومهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو303، وما بعدها.

36) انظر الفراء معاني القرآن 119/1، وأبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف 44/1.

37) انظر الفراء معاني القرآن 12/1.

38) البيضاوي أنوار التنزيل101/2.

39) انظر: الفراء معاني القرآن 51/1.

40) البيضاوي: أنوار التنزيل40/1.

41) انظر: الفراء معاني القرآن 165/1.

42) البيضاوي، أنوار التنزيل28/1.

43) البيضاوي، أنوار التنزيل29/1

44) البيضاوي، أنوار التنزيل54/1.

وإذا كان البيضاوي –كما وضح – يجري في استخداماته المصطلحية على سنن البصرين وما شاع واستقر من مصطلحاتهم ؛ فإننا لا نعدم العثور عنده على بعض المصطلحات الكوفية استخدمها بديلا عن نظائرها البصرية في بعضها أو خالط بين المصطلح ونظيرها في بعضها الآخر، وهو ما نبينه فيما يلي:

1– مصطلح النعت

على الرغم من ورود مصطلح النعت في كتاب سيبويه كثيرا[45]، فإنه شاع بصفته مصطلحا كوفيا في مقابل مصطلح (الصفة) عند البصريين، فنقل السيوطي (911هـ) في الهمع عن أبي حيان (745هـ) قوله: "التعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة"[46]

واستخدم البيضاوي مصطلح النعت بكثرة ومن ذلك قوله : "وقيل العلم تارح وآزر وصف معناه الشيخ أو المعوج، ولعل منع صرفه لأنه أعجمي حمل على موازنه أو نعت مشتق من الآزر أو الوزر"[47].

ومنه أيضا قوله: "مَا لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ وقرأ الكسائي (غيره) بالكسر نعتاً أو بدلاً على اللفظ حيث وقع"[48].

ومنه أيضا قوله: "إن بما في حيزها مرتفع بأنه فاعل حسب، فإن النعت إذا اعتمد على الهمزة ساوى الفعل في العمل أو خبر له...."[49]

2– مصطلح (الخفض):

وهو مصطلح كوفي في مقابل الجر عند البصريين[50]، واستخدمه البيضاوي مرتين في تفسيره بالإضافة لاستخدامه مصطلح البصريين الشائع (الجر)، ومن استخدامه لمصطلح الخفض قوله : "...وأن يوصل يحتمل النصب والخفض على أنه بدل من ما، أو ضميره"[51].

واستخدامه الآخر له جاء في قوله : "وقرأ حمزة والكسائي «والريحان» بالخفض ما عدا ذلك"[52]

3– مصطلح (الجَحْد):

وهو من مصطلحات الكوفيين في مقابل النفي عند البصريين[53]، واستخدمه البيضاوي في قوله : "...والهمزة للإنكار دخلت حرف الجحد فأفادت الإثبات والتقرير"[54].

4– (مصطلح المُكَنَّى):

وهو مصطلح كوفي في مقابل (الضمير) عند البصريين[55]، واستخدمه البيضاوي مرة واحدة مقرونا بالنسبة إلى الكوفيين وذلك في قوله: "أو الجر عطفاً على **المكني** عند الكوفيين، أو الرفع عطفاً على اسم الله تعالى أي كفاك الله والمؤمنون"[56].

45) انظر مثلا : سيبويه الكتاب 421/1 وما بعدها.
46) السيوطي، همع الهوامع 145/2.
47) البيضاوي، أنوار التنزيل 169/2.
48) البيضاوي، أنوار التنزيل17/3.
49) البيضاوي، أنوار التنزيل294/3.
50) انظر : الزجاجي الإيضاح في علل النحو 93.
51) البيضاوي، أنوار التنزيل 65/1.
52) البيضاوي أنوار التنزيل 171/5.
53) عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره 171.
54) البيضاوي أنوار التنزيل 70/1.

ومما سبق من نماذج لاستخدام المصطلحات النحوية في أنوار التنزيل يتضح لنا أن البيضاوي كان يسير على نهج البصريين في غالب استخداماته للمصطلحات النحوية، غير أنه استخدام – وإن كان في حد القليل أو النادر– بعض مصطلحات الكوفيين.

النتائج

يمكن إجمال النتائج التي خلصت إليها تلك المقالة فيما يلي:

أولا: كانت ميول البيضاوي النحوية ميولا بصرية، حيث كان يؤيد آراء البصريين على آراء الكوفيين، وظهر ذلك كثيرا وجليا في تفسيره.

ثانيا: عمد البيضاوي في كثير من المواضع في تفسيره إلى تفنيد الآراء الكوفية، وسكت عن بعضها.

ثالثا: تنوعت أنماط تناول البيضاوي للمسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، فأخذ تناوله للآراء المختلفة بين النحويين صورا مختلفة، منها ما صرح فيه بانتمائه إلى البصريين، ومنها ما رجح فيه البصريين على كوفيين بتفنيد رأي الكوفيين، ومنها ما ذكر فيه الرأيين دونما ترجيح بينهما، ومنها ما اكتفى فيه بذكر رأي البصريين وحدهم دون ذكر غيرهم.

رابعا: سار البيضاوي في استخداماته للمصطلحات النحوية على نهج البصريين وأورد مصطلحاتهم دون ما عرف من اصطلاحات كوفية مناظرة لها إلا في استخدامات قليلة جدا.

خامسا: من المصطلحات الكوفية القليلة التي استخدمها البيضاوي مصطلحات النعت والمكنى والخفض والجحد.

المصادر والمراجع

الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1419هـ- 1998م.

أبو البركات، الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري:

أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، سنة 1420هـ- 1999م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين المكتبة العصرية الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م.

البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - 1418 هـ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي:

الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ط3، سنة 1979م.

-حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

[55]) عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره 175.

[56]) البيضاوي أنوار التنزيل66/3.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعةالرابعة، دار المعارف بمصر، 1987م

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر، الكتاب، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف القاهرة.

العكبري ، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ط1، سنة 1986م.

أبو علي الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، سنة 1408 هـ - 1988 م.

عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شئون المكتبات جامعة الرياض، ط1، سنة 1981م.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي دار الكتب المصرية، القاهرة.

لبيد بن أبي ربيعة العامري، شرح ديوان لبيد، تحقيق د. إحسان عباس، سلسة التراث العربي، وزارة الإرشاد والأنباء الكويت ط1، سنة 1962م.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، سنة 1413 هـ - 1992 م.

ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب ، دار صادر بيروت ط 3، سنة 1414هـ.

مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، سنة 1958م.

ابن يعيش، يعيش بن علي ابن أبي السرايا محمد بن علي شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

The Position of al-Imam al-Baydawi from the Basran and Kufan Syntactic Shools Through His Interpretation of the Quran

Citation / ©- İbrahim, İ.S. (2016). The Position of al-Imam al-Baydawi from the Basran and Kufan Syntactic Shools Through His Interpretation of the Quran, *Çukurova University Journal of Faculty of Divinity,* 16 (2), 339-350.

Abstract- *Imam Baydawi (d. 685 H) is considered one of the most prominent interpreters of the Quran through the whole Arabic and Islamic legacy. His interpretation of the Quran in his book titled Anwar at-Tanzil wa Asrar at-Ta'wil had been widely spread and widely demanded from the students and teachers of the Islamic sciences. Imam Baydawi dealt in his book with several topics related to the Holy Quran, like Arabic syntax, Morphology, derivations and rhetoric. A quick look on the number of commentaries written on his book gives us a good proof of the quality and importance of his work. Accordingly, this study aims to investigate through his interpretation of the Quran in his book titled Anwar at-Tnzil wa Asrar at-Ta'wil the position of al-Imam al-Baydawi (d. 685 h) from the two famous Arabic syntactic schools, known as the Basran and Kufan Schools. It also aims to clarify to which school the imam belonged as well as the extent to which he followed these schools' grammatical views and terms writing the previously mentioned book. Within our research, we first illustrate al-Baydawi position from the points view the Basran and Kufan schools differed in. We also show his tendency to the Basran school grammatical views as well as showing examples al-Imam al-Baydawi used to support his points of view. Then, we set off on a quest to explore the Kufan and Basran syntactic terms used in al-Baydawi's interpretative work of the Quran, by scanning the terms he mentioned in the book and stating whether this term was Kufan or Basran.*

Keywords- *al-Baydawi, Basra, Kufa, syntactical shools, balagah*